

التوصيات الصادرة عن اللقاء الخامس المنظم في إطار "الخميس التشاوري لسلا" بتاريخ 07

سنتبر 2017 حول موضوع "مشروع تصميم التهيئة الموحد لسلا: الآفاق والانتظارات "

- 1- خلق انسجام وتواصل اجتماعي بين جميع الفئات الطبقية من خلال تنويع المنتج السكني.
- 2- التنسيق مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب عند التدخل أو الترخيص أثناء القيام بأشغال لها علاقة بالقنوات التابعة له.
- 3- التنسيق ما بين إدارة مطار الرباط سلا والوكالة الحضرية فيما يخص تحديد علو البنايات بالنسبة للمستثمرين والمنعشين العقاريين.
- 4- التنسيق ما بين وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق والوكالة الحضرية بخصوص مشروع تصميم التهيئة.
- 5- العمل على إشراك المجتمع المدني في مراحل إعداد تصميم التهيئة، مروراً بمراحل التقييم والتتبع الى غاية مرحلة الانجاز.
- 6- ضرورة تواصل المنتخبين مع المواطن البسيط، من أجل شرح وتبسيط المعطيات والخرائط التبيانية، والرموز الخاصة بتصميم التهيئة، مع توضيحها وترجمتها الى اللغة العربية.
- 7- وضع حد للزحف العمراني المضطرد على المجال الغابوي.
- 8- استحضار الوثائق المرجعية للإحصاء العام للسكان، من أجل معرفة نسبة التمدن بالنسبة لمدينة سلا، ومدى استيعاب المدينة له.
- 9- تحديد هوية مدينة سلا، والعمل على التعريف بالموروث الحضاري لهذه المدينة.
- 10- العمل على محاربة البناء العشوائي والقضاء على مدن الصفيح، وتفعيل برنامج مدن بدون صفيح.
- 11- ربط الأحياء المعزولة بباقي الأحياء، وربطها بالطرق الرئيسية عبر قناطر أو ممرات تحت أرضية.
- 12- انسجام مشروع تصميم التهيئة مع برنامج عمل الجماعة، وربطه بالتنمية البشرية.
- 13- ضرورة إعادة النظر في طريقة التعامل مع ملك الخواص، خاصة فيما يرتبط بما يعرف بالاحتياط الاستراتيجي "RS".
- 14- تهمين الامتيازات التي تتوفر عليها مدينة سلا، كالغابة والبحر والنهر والتاريخ والمدينة العتيقة، مع الحفاظ على عدم تلاشي واندثار المعالم التاريخية للمدينة.
- 15- الأخذ بعين الاعتبار في تصميم التهيئة مسألة إحداث المقابر بمساحات كبيرة تمكن من استيعاب موتى المسلمين، والعمل على خلق مساحات خضراء، وإحداث ولوجيات للأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا العمل على توسعة الشوارع وتحرير الملك العام من أجل انسيابية النقل والتنقل داخل المدينة.
- 16- التشديد على احترام المعايير الخاصة بواجهات البنايات، من أجل الحفاظ على جمالية ورونق المدينة.
- 17- الحرص على توازن وتوافق التوزيع المجالي للمؤسسات العمومية.